

**تحقيق**

**لا بودة سوداء ولا زيت خروم ولا كريمات، لم يعد كل ذلك مجدياً في معالجة الصلح، بعد رواج الزراعة... الأجنبية في تركيا. العروض التي تفوّقت على عروضات الزراعة الوطنية جعلت من تركيا الوجهة الأساس للباحثين عن «شعر كثيف وسياحة خمس نجوم»**

# الأترك يزرعون رؤوس اللبنانيين... «شعرة شعرة»

**مروان بلوط**  
 لم يعد «الصلح الرجالي» مغرباً، والبيد جاز عما «يستر» هذا العري، كثيرون وجدوا الحل في «الزراعة»، نتخذت، هنا، عن زراعة «الشعرة شعرة»، ويسبب رواج «صبت» الأترك في هذه التقنية، كما في المسلسلات المدبلجة، تخلى كثير من اللبنانيين عن «الزراعة الوطنية»، صار يبن «عصفورين بحجر واحد»؛ شعر كثيف وسياحة خمس نجوم. العروض التركية باتت تجذب كثيرين، فقراء وأغنياء، وصارت بدلاً عن «العلاجات» الطويلة من الحبوب المقوية للخللايا وزيت الخروم والكريمات والبودة السوداء، ولكن، لماذا تركيا مع وجود «زراعة وطنية»؟ يراد اختصاصي زراعة الشعر، ناصر

تعدد تقنيات زراعة الشعر، لكنها كلها تقوم على «اقتطاف» البصيلات من المنطقة المانحة التي تتسم بكثافة الشعر، وغالباً ما تكون أسفل الرأس من الخلف وعلى الجانبين، وبالتوازي مع هذه العملية يقوم الاختصاصي بفتح قنوات في مناطق الصلح، ومن ثم إعادة زرع البصيلات المقتطفة في هذه القنوات.

**تحقيق**

## «داون تاون» حي السلم وشهداء و«ديسباسيتو» وفوضه لن تنتهي

لا ساعة كبيرة في ساحة حي السلم، لا نافورة مياه ولا تماثيل حجرية، لا تشبه الساحة، التي صارت نبض حياة الشارع هناك، جانسجته ذاكرتنا عن ساحات المدن، صورة ساحة الوسط في بيروت، اوال «داون تاون» مثلاً، الهادئة بحالها التي لا تببع إلا «المراكات»، ويزايتها الساتحين في غالبيتها، لا تشبهها ساحة الحي المزدهم بفرانه ليل نهار، هنا يسمي الناس ساحة حيهم «الموقف»، لا لا «داون تاون»

**زينب اسماعيل**  
 كما الساحات المركزية، يتخذ «موقف» حي السلم شكلاً دائرياً، تتفرع منه زوارب ضيقة يمكن تسميتها، اصطلاحاً، «شوارع»؛ الحسينية، الطفل، العليكي، الصخرا و«مدينة العباس»، في «الشارع المؤدي إلى «المدنة»، والمتعب من شدة الإنحام، تصدح اغنية «ديسباسيتو» البورتوريكية (despacio) من أحد المحال، إلى جانب تعاونية مقلدة الصقت على بابها صور شهداء «بيتزا صالح» أحد «أهم معالم حي

السلم» كما يصفه أحد أبناء المنطقة، يضح الأخير عندما يسمع مصطلح «داون تاون حي السلم»؛ «موقف حي السلم أهم لأنه رخيص وفيه كل شيء، على كل حال تحت باليد ما في شيء، وحتى لو في ما فيكي تشتري». اعلام حزبية تنتشر بكثافة على أسطح البيوت والشرفات والمحال، مختبر بلافتة ملونة للتحاليل الطبية، يطل على شارع يعوم بالمجازي والقمامة، هناك أيضاً محمص، أمامها موقف لسيارات النقل العمومي، تحمل الناس إلى خارج الحي، خصوصاً طلاب الجامعات (عدا الجامعة اللبنانية طبعاً، التي يذهب إليها طلابها سيراً على الأقدام)، الكثير من «الغافات» بلوحات بيضاء، والقليل من الناس يكترون. الدراجات النارية مركونة على جوانب الطرقات، وفي وسطها أحياناً، «خيمة اكسبريس» شهيرة في آخر الموقف تحولت - بعد حملة إزالة المخالفات قبل شهر - إلى موقف للسيارات المكونة بطريقة تجعل كل من يراها يتمنى لو أن خيمة اكسبريس بغيت مكانها. يلت الخنز وجود عدد من العمالات المنزليات الأجنبية يجلس مع ربات المنازل وهم يحملن أكياس الخضار وأدوات التنظيف وأكياساً أخرى كثيرة، إذ من المفترض أن سكان تلك المنطقة من «غير المسيورين»، لإفتات كثيرة، تمت نخط اليد، لحال «برسم البوع أو الإجار»، لعدم قدرة أصحابها على تسديد إيجاراتها التي تصل إلى حدود 2000 دولار»



عدد العمليات في لبنان لا يتعداه الف عملية مقابل 2000 في تركيا سنويا (مروان طحطح)

أسعارها، أهدأها نشر إعلاناً أخيراً جاء فيه: «لا داعي للسفر الى تركيا، أزرع شعرك في لبنان 1500 دولار»، لكن من دون نجاح كبير. ناجي، الموظف الثلاثيني، مصر على «الخيار التركي»؛ «لست مستعداً لدفع التي فوق في وتحتي في لبنان، صحبح انها 1500 دولار، لكن في تركيا يمكن أن تخفض إلى 1200 دولار بفعل



**في تركيا، كما في لبنان، مراكز غير مرخصة**



المضاربات بين المراكز». «علقت بطعم الاعلانات المغربية للمراكز التركية على صفحة الفيسبوك ولم أندم»، يقول احمد الذي عاد منذ شهرين من اسطنبول راضياً عن النتيجة، «هناك أفضل من هنا»، يقول ويعزو ذلك إلى «حسن المعاملة من قبل مندوبي المركز والمتابعة المستمرة بعد العملية»، ليكون منصفاً، يقول احمد: «هناك أيضاً تجرى عمليات غير ناجحة، لكن المريح هو التسهيلات المقدمة، أما هنا في لبنان فلا تسهيلات»، وهو ما ينعكس على عدد العمليات التجميلية التي تجرى في لبنان، والتي لا تتعدى سنويا، بحسب ناصر، «الف عملية مقابل ألفي عملية في تركيا».

**علاه الحافه**

## هه يعين مجلس الوزراء «مجلساً» لقتله الطيور!؟

فإذا كانت الوزارة غير جاهزة ولا تزال تحتاج الى الدعم من «جمعية»، فلماذا تسرعت في فتح موسم الصيد العام الماضي!؟

وهل تغيرت مهام وأهداف «برنامج المنح الصغيرة» التابع للأمم المتحدة، حتى بات يمول هكنا مشاريع سياسية وانتخابية؟ ام لانه بات يضم في لجنته «الوطنية»، الكثير من رجال الأعمال، حتى بات مدير هذا البرنامج (منذ العام 2005) من بين رجال الأعمال والسياسة الأهلية التقليدية (غير البيئية طبعاً)؟!

قبل أن ابنة رئيس الجمهورية هي التي تدخلت في هذا الملف لتسريع اطلاق «الموسم» العام الماضي، ولكن لم بات هذا التدخل لمصلحة الطيور، عبر مشروع لإعادة النظر في القانون رقم 580 الذي تم تعديله عام 2004 لناحية التشدد في حماية التوازن بين تطور ادوات الصيد وعدم تطور آليات الدفاع والحماية عند الطيور، مما يعني اثناء الطيور بنهاية المطاف... واعادة الاعتبار الى المواد التي شملها من القانون في الهيئة العامة لمجلس النواب العام 2004، لمصلحة تجار اسلحة الصيد وخبيرتها ونوابها، لا سيما تلك التي تمنع احداها الاتجار بالطيور حية أو ميتة، أو التي تسمح بالصيد بالادوات التقليدية فقط كالقوس والنشاب... فلو كان العمل لإعادة إدخال هذه المواد، مع بعض الإجراءات الأكثر تشددا، لكان لـ«التدخل الرئاسي» معنى تاريخي كبير، بدل الخضوع لآراء المتفعين بالاتجار والتسليح بأضعف الكائنات واجملها، وبدل دعم هوايات القتل «المنظم» لها! ولكننا امام مشروع قانون عصري جديد يحمل عنوان «قانون حماية وتنظيم مراقبة حياة الطيور البرية في لبنان»، بدل قانون تنظيم صيد (قتل) الطيور.

والسؤال الأخير الذي يطرح للتاريخ، على الأعضاء «الخبراء»، للقرار تعيينهم، بالإضافة الى ممثلي الوزارات والمؤسسات العامة، في عضوية المجلس الأعلى (اعلى مما ومن؟! «لصيد البري» من سيمك الجرأة العلمية والأخلاقية على تسمية الطيور المسموح قتلها، وبناء على أية معايير ودراسات عن احوالها وأوضاعها واعدادها ووظائفها الكاملة في الطبيعة؟ مع علمنا الاكيد أن ليس لدى وزارة البيئة مثل هذه الدراسات التي تتطلب فريقاً كبيراً ومتخصصاً من التقنيين المرادين على مراقبة الطيور في أماكن عيشها الاصلية في المواقع والبيئات والأنظمة الأيكولوجية كافة وعلى مدار السنة ولفترة لا تقل عن عشر سنوات...!؟

بالمعنى المجازي للكلمة». يتدخل صديق كان يشاركه صحن الحمص: «شي اللي مش قانوني راح، هيدا أهم شيء» قبل أن يكمل حاتم أن

بحسب أحد أصحاب المحال، ولأن الناظرين السوريين «أخذوا الكثير من طرق اللبنانيين». يتحدث الحاج حاتم، هو صاحب

تتفرع من «الموقف»، زوارب يظف عليها اسم «شوارم» (مروان طحطح)



«خططاً كانت قد وضعت بهدف القيام بمشاريع لتطوير موقف حي السلم والعمل على تحسينه، كتنظيم الطرقات والإنشاة وإنشاء دوار وأحواض زراعية في وسط الطريق. قالوا انن رح يبلشوا الإفتن، صاروا 3 اتفتنا وما اجبو»، يعني النفس بأن «باتوا الإفتن الجاني»، في رأيه، إزالة المخالفات لا تؤثر على الاقتصاد في كل الأحوال، لسبب بسيط، وهو أن «الأقتصاد واقف»، يتوي الحاج حاتم بيع أو تاجير محلّه لأن «ما في اجر، ما في عالم عج تشتري»، مستشهداً بقول ماثور: «عليكم بزحمة الأقدام»، يعتقد حاتم الزحمة وسط كل هذا الأزدحام؛ الكاليري الذي يملكه كان مقصوداً من طرف ابلس والجبل وجونية والبقاع والجنوب، بحسب جيرانه. الوضع اختلف اليوم، يطلق حاتم اسم «منطقة الفوضى» على حي السلم، فعدد سكانها «يبلغ حوالي 20000 نسمة اليوم، من دون خطط ولا من يخططون»، إذ أن الحي لا يتبع لأي بلدية، ويقول مستهزئاً «نحن لسنا منطقة ناجحة، ليش بدو يهين أمرنا!».

الناس «اعتادوا» هذا النسيان، يقول أحد المختارين من منطقة البقاع، وبضيف: «تأقلموا مع الحياة التي يعيشونها». هو نفسه تأقلم، لسبب بسيط أن «حي السلم طول عمره رخ كان هيك»، في إحدى زوايا الساحة يضح صاحب «بسطة» يدفع المياه بغدسيه، ويهدى شريحة لبنانية شهيرة لحي السلم... وللدولة.

**غرفة التجارة والصناعة والزراعة**  
**Chamber of Commerce Industry and Agriculture**  
 of Beirut and Mount-Lebanon  
 في بيروت وجبل لبنان

**دعوة الهيئة العامة الى الإجتماع في جمعية سنوية**  
**جلسة ثانية – تاريخ الإجتماع في 20 نيسان 2018**

عملاً بأحكام المواد ١٦، ١٧، ١٨، 1٩ و 2١ من الرسوم الاشتراعي رقم 2٦ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ المعدل بالقانون ٦٦٦ بأحكام المواد ٨، ٩، ١٠، 1٢ و 2٢ من النظام الداخلي للفرقة، وإنفاذاً لقرار الصادر عن مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ آذار 2٠١٨، ونظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني في الجلسة الأولى للجمعية العامة لفرقة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان المنعقدة بتاريخ ٤ نيسان 2٠١٨، يدعو رئيس مجلس الإدارة السيد محمد شقير المنتسبين إلى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان السددسين الرسوم المتوجبة عليهم قبل ٢٥ شباط 2٠١٨ لحضور اجتماع الهيئة العامة الذي سيعقد للمرة الثانية في مقر الفرقة في الصنائع – بيروت في تمام الساعة الثانية عشر ظهر يوم الإثنين الواقع في 2٠ نيسان 2٠١٨ وذلك للبحث والقرار جدول الأعمال التالي:

- 1- الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الفرقة خلال عام 2٠١٧ والتسديد عليه.
- 2- الاستماع الى تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية لعام 2٠١٧ والتسديد عليها.
- 3- ابراه ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية الموقوفة في 2١/١٢/2٠١٧.
- 4- المصادقة على مشروع الموازنة لعام 2٠١٨.

تعتبر المناقشات في هذه الجلسة التي ستعقد للمرة الثانية قانونية بمن حضر عملاً بأحكام المادة ١٨ من الرسوم الاشتراعي رقم 2٦ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ المعدل والمادة التاسعة من النظام الداخلي لفرقة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

نرجو اعتبار هذه الدعوة موجهة الى كل منتسب سدد الرسوم المتوجبة عليه الى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان قبل تاريخ ٢٥ شباط 2٠١٨.

رئيس مجلس الإدارة  
**محمد شقير**